**الغرفة التجارية بالشرقية**
**إدارة البحوث الاقتصادية**

# بحث

# حول أسباب الارتفاع المستمر "بأسعار الذهب"

# في ظل تدهور التصنيف الائتماني لمصر

رسم بياني رقم (١)

رصد لأسعار "الذهب" بالدولار الأمريكي وفقا لموقع WWW.GOLDPRICE.ORG
خلال الفترة (منذ عام ٢٠١٩حتى ١مايو٢٠٢٣م)

**مقدمة**:

- يعد الفراعنة هم أول من استخدم "الذهب" في العديد من المجالات، ويشاهد ذلك جليا في الكم الهائل من "كنوز الآثار"،المصنوعة من الذهب أو المطلية به، حيث احتل الذهب لديهم أهمية بالغة، وقد صنفت ثروات الأمم بحجم ما لديها من ذهب ومجوهرات، حيث احتلت مصر المكانة الأبرز في استخراجه واستخدامه على مستوى العالم.
- فى العصر الحديث عرف العالم "قاعدة الذهب، حيث اعتبر "غطاء الذهب" هو المحدد لقوة العملة، من أجل استقرار أسعار صرفها، وخصوصا في أوقات الأزمات الاقتصادية.
- على الرغم من اندثار "قاعدة الذهب"، في منتصف سبعينات القرن العشرين، إلا أن "الذهب" عاد مرة أخرى ليحتل أهمية كبرى بالاقتصاد العالمي، فنجد أن البنك المركزي الصيني والبنك المركزي الهندي في عام ٢٠٠٩م، انتهجا سياسة شراء الذهب بشكل مكثف، وكذلك فعلت دولة تركيا عام ٢٠٢٠م، في مؤشر واضح لتغير قواعد اللعبة العالمية.

**نبذة تاريخية حول اتفاقية (بريتون وودزBretton Woods):**

- انعقدت عام 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية، أعقاب الحرب العالمية الثانية، من أجل تحقيق استقرار بالاقتصاد العالمي، حيث تم الاتفاق على ربط الدولار بالذهب ليتحول إلى عملة احتياطيات دولية مكان الذهب (أونصة الذهب = ٣٥دولار)، واستمر ذلك حتى حقبة السبعينيات.
- في عام ١٩٧١أعلنت الولايات المتحدة فك ارتباط عملتها بالذهب، وفي عام ١٩٧٣ انهار نظام بريتون وودز وأصبح للدول مطلق الحرية بتعويم عملاتها وتحديد قيمتها، من خلال حجمها في الاقتصاد العالمي، والمقارنة بعملة دول أخرى أو بسلة عملات.
- ومؤخرا في العقد السابق ، بدأت تعود "قاعدة الذهب " لاحتلال أهمية كبيرة لدى الاقتصاد العالمي ، فالذهب بجانب كونه غطاءا نقديا ، فهو يعد استثمارا أمثل ، خصوصا في ظل حالات التذبذب في أسعار السلع الأساسية .

**سعر الذهب يوم ٥/١ /٢٠٢٣ (بدون مصنعية) وفقا للسوق العالمى:**

| | |
|---|---|
| سعر جرام الذهب عيار ٢١ بدون مصنعية "محليا في مصر" | ٢٦٠٠ جنيه |
| سعر جرام الذهب عيار ٢١عالميا ($) | $٥٥,٩٧ |

**مع العلم أنه تحتسب عمولة وضريبة دمغة بحدود (٧٠ :١٢٠جنيه)، وفقا للأرقام المعلنة بمحلات الصاغة:**

| |
|---|
| عيار ٢٤ سجل ٢٩٧٠ جنيها |
| عيار ٢١ سجل ٢٦٠٠ جنيها. |
| عيار ١٨ سجل ٢٢٢٠ جنيها. |
| عيار ١٤ سجل ١٧٣٠ جنيها. |
| الجنيه الذهب سجل ٢١٣٠٠جنيها. |
| سجلت أوقية الذهب عالميا تقريبا ١٩٨٠$، في ٢٠٢٣/٥/١م. |

**جدول رقم (١)**

| التاريخ | سعر عيار الذهب ٢١ بالجنية المصري |
|---|---|
| ١مايو٢٠٢١ | ٧٧٦ |
| ١يونية٢٠٢١ | ٨٢٠ |
| ١يولية٢٠٢١ | ٧٧٦ |
| ١أغسطس٢٠٢١ | ٧٩٠ |
| ١سبتمبر٢٠٢١ | ٧٩٥ |
| ١أكتوبر٢٠٢١ | ٧٧١ |
| ١نوفمبر٢٠٢١ | ٧٨١ |
| ١ديسمبر٢٠٢١ | ٧٨٦ |
| ١يناير ٢٠٢٢ | ٨٠٠ |
| ١فبراير٢٠٢٢ | ٧٩١ |
| ١مارس٢٠٢٢ | ٨٤٤ |
| ١إبريل٢٠٢٢ | ٩٧٦ |
| ١مايو٢٠٢٢ | ١١٥٠ |
| ١يونية٢٠٢٢ | ١٠١٠ |
| ١يولية٢٠٢٢ | ٩٩٠ |
| ١أغسطس٢٠٢٢ | ١٠٣٥ |
| ١سبتمبر٢٠٢٢ | ١٠٧٠ |
| ١أكتوبر٢٠٢٢ | ١١٢٠ |
| ١نوفمبر٢٠٢٢ | ١٢١٠ |
| ١ديسمبر٢٠٢٢ | ١٤٧٥ |
| ١يناير ٢٠٢٣ | ١٦٨٠ |
| ١فبراير٢٠٢٣ | ١٧٢٠ |
| ١مارس٢٠٢٣ | ١٦٧٥ |
| ١إبريل٢٠٢٣ | ٢٢٠٠ |
| ١مايو٢٠٢٣ | ٢٦٠٠ |

**أسعار "الذهب" عيار(٢١) بالأسواق المصرية خلال الفترة (من ٢٠٢١/٥/١ :٢٠٢٣/٥/١)**

**رسم بياني (٢)**

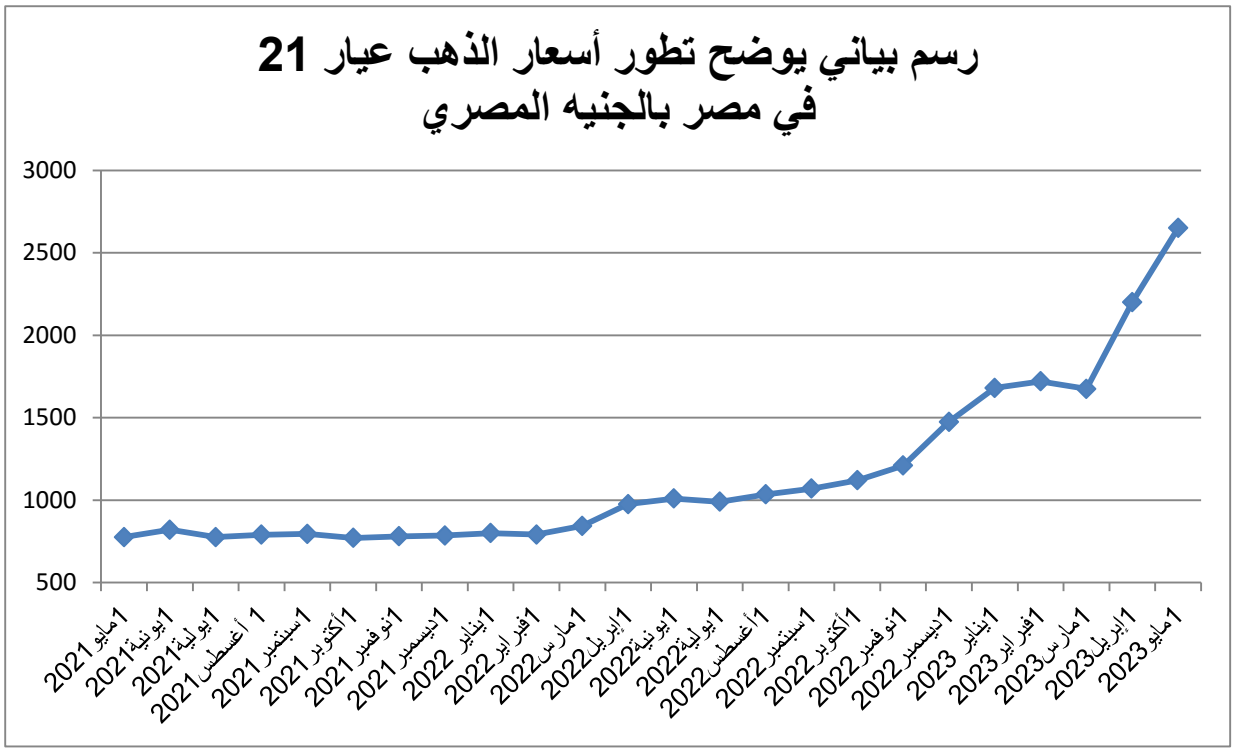


**رسم بياني (٢) وفقا للجدول رقم"١"**

وحيث تعد أسعار الذهب أحد مؤشرات حالة الاقتصاد، فيمكننا استعراض تقرير البنك الدولي الخاص بتوقعات الاقتصاد العالمي ٢٠٢٣–٢٠٢٤ بالنسبة للعالم ومصر، لتوضيح الحالة الاقتصادية الراهنة والمتوقعة.

- أشار التقرير الصادر من البنك الدولي بعنوان **"أفاق الاقتصاد العالمي"** حول توقعات الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤م إلى حدوث تباطؤ حاد وطويل الأجل وتراجع في الاقتصاد العالمي بحلول عام٢٠٢٣م، كما يتوقع حدوث انتكاسة في الازدهار العالمي حتى عام٢٠٢٤م، مع مستويات تضخم مرتفعة وإنخفاض في العملات ونقص في الاستثمار على المستوى العالمي، مع إرتفاع هائل في ديون الدول النامية في ظل تأثيرات الغزو الروسي والفساد والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من دول العالم، وكذلك فمن المتوقع توجه رأس المال العالمي بعيداً عن الدول النامية، وبالتالي المزيد من الضعف في معدلات الناتج الإجمالي القومي لتلك الدول، وما يصاحب ذلك من إعاقة في الانتاجية والتقدم التكنولوجي وعدم القدرة على سداد الديون.

- أشار تقرير البنك الدولي أن أهم سبل العلاج لهذا الانهيار تكمن في (تعزيز المزيد من الاستثمار وزيادة الانتاجية من خلال تصميم سياسات تيسير للتجارة، وتقليل الحواجز التعسفية وتجنب الإجراءات الحمائية مع ضرورة تنويع الاقتصاد).
- هناك جانب أخر أدى إلى تدهور الوضع في الدول النامية وهو تراجع تجارة الخدمات وإرتفاع بأسعار الغاز الطبيعي، الذي سجل أعلى مستوياته في بداية ٢٠٢٣م، ،مع ارتفاع في أسعار السلع الزراعية، مما أثر ذلك سلباً في قيمة العملة في الكثير من البلدان النامية، كذلك ارتفعت أسعار الأسمدة نتيجة ارتفاع سعر الغاز الطبيعي وما صاحب ذلك من اضطرابات في سلاسل التوريد، كل ذلك أدى إلى خروج رأس المال بشكل حاد من الدول النامية.
- بخصوص "مصر" فقد أشار التقرير إلى أن الاقتصاد المصري سجل تباطؤاً بداية من عام٢٠٢٣م، وكذلك ارتفاعاً في قيمة الواردات، واتساعاً في عجز الحساب التجاري، كما سجلت الصادرات نمواً، في ظل تراجع حاد للجنيه المصري .
- وبخصوص التضخم فقد سجل معدلات تضخم هائلة جدا مع نهاية عام ٢٠٢٢م وبداية عام٢٠٢٣م، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى إرتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية والسلع الغذائية عالمياً كل ذلك أدى إلى حدوث خفض كبير في قيمة "الجنيه المصري" في ظل إرتفاع هائل في الدين الحكومي.
- من المتوقع أن يواجه الاقتصاد المصري صعوبات هائلة في عام ٢٠٢٣ و٢٠٢٤م، وفقاً لهذا التقرير، كما توقع التقرير حدوث أزمة في توافر العملة أو حالات تخلف عن السداد.
- كما أشار تقرير وكالة "ستاندرد أند بورز" للتصنيفات الائتمانية الصادر في ٢١إبريل٢٠٢٣م، إلى احتمالية تراجع تصنيف مصر السيادي درجة واحدة من (B) إلى (B-)، مشيرة إلى تراجع احتياطاتها من النقد الأجنبي واستمرار تراجع قدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية، حيث غيرت الوكالة نظرتها المستقبلية لمصر، حيث ما زالت درجة التصنيف الائتماني للدين السيادي المصري بالمستوى "B" لكن تتوقع الوكالة ترجعها إلى المستوى إلى (B-) في الأشهر المقبلة، حيث أوضحت الوكالة أن القرارات التي تتخذها الدولة غير كافية لاستقرار سعر الصرف وجذب تدفقات العملة الأجنبية اللازمة لتلبية احتياجاتها.

- في١مايو٢٠٢٣ صدر تقرير شركة ستاندرد أند بورز، والذي تصمن تراجع تصنيف مصر السيادي وتصنيف البنوك الرئيسية إلى -BB وهذا مؤشر خطير جداً ، حيث يجب اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلا .

## أهم العوامل التي أدت إلي تضخم في أسعار الذهب محليا وعالمياً :

سجلت أسعار الذهب ارتفاعات هائلة نتيجة ما يلي:

١- ارتفاع السعر العالمي للذهب.

٢- الانخفاض الهائل للجنيه المصري أمام العملات الأجنبية.

ويرتبط الارتفاع الهائل والمستمر لسعر الذهب، بمستويات التراجع القوية التي ما زال يسجلها الجنيه المصري، وتراجع القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، بداية من النصف الثاني من عام ٢٠٢٢م، كنتيجة لعدد من الأسباب، أبرزها، الآثار السلبية لانتشار لفيروس "كورونا"، خلال عامي ٢٠٢٠م،٢٠٢١م، وفي نفس الوقت اندلاع "الحرب الروسية الأوكرانية" فبراير٢٠٢٢م والتى مازالت مستمرة حتى تاريخ إعداد الدراسة "، مما أدى إلى إحداث تضخم هائل على مستوى العالم فى أسعار الوقود والمحاصيل الزراعية، مع إنسحاب كثير من الأموال، من الأسواق الناشئة، ومنها مصر وانخفاض فى حجم الاستثمارات الخارجية، مع ارتفاع كبير فى مستوى المخاطرة، تخوفا من اندلاع حرب عالمية ثالثة، صاحب ذلك ارتفاع متتالي في حجم المديونيات الداخلية والخارجية، كل تلك الأحداث المتلاحقة أدت إلى الضغط القوي على قيمة الجنيه المصري، وتم اتخاذ قرار تعويمه فى مارس ٢٠٢٢م، حيث سجل مستوى ١٩,٠٠ جنيه مقارنة بالدولار الأمريكي ومن ثم ٢٤,٦٠ جنيه تقريبا فى منتصف ديسمبر٢٠٢٢م، حسب المعلن من البنك المركزي المصري، وفور اتخاذ قرار التعويم قفزت أسعار الدولار الامريكي بشكل مبالغ فيه بالسوق السوداء، عزز من ذلك قرارات تحجيم الاستيراد للعديد من السلع، في محاولة من الدولة للحد من استنزاف العملات الأجنبية، كما صاحب ذلك حالة من الركود الشديد فى الأسواق مع ارتفاعات هائلة فى مستوى التضخم السعري لكافة السلع، على الرغم من حفاظ الدولة على شبه ثبات لأسعار المحروقات والكهرباء وعدد كبير من الخدمات مع استمرارها فى إنشاء المشروعات القومية الكبرى بما يكفل التشغيل الجزئي للعمالة.

**ويمكن تناول أسباب الزيادات في أسعار الذهب نتيجة ما يلي:**

**على المستوى المحلي:**

١- الانخفاض الحاد في سعر الجنيه المصري مقوما بالدولار.

٢- الانخفاض الحاد في كميات الذهب الخام المستوردة.

٣- ركود النشاط الاقتصادي، وضعف الاستثمار الداخلي والخارجي، في ظل ارتفاعات هائبة في أسعار السلع الأولية والوسيطة والنهائية.

**على المستوى العالمي:**

١- التخوفات من تدهور الاقتصاد العالمي، والذى أدى لتسجيل مستويات عجز هائلة فى العديد من البلدان ويعزز من ذلك حجم المديونية المتضخمة للغاية بالاقتصاد الأمريكي، خصوصا حجم مديونياته الخارجية الهائلة، خصوصا لدى الصين.

٢- تضخم حجم المديونية الأمريكية المتزايد، منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، مما أجج التخوفات من حدوث أزمة تتمثل في العجز عن سداد هذه المديونية مما يؤثر على دول العالم الدائنة لأمريكا، مما عزز من "سلعة الذهب" كملاذ آمن.

٣- لجوء عدد كبير من الدول إلى الاحتفاظ بكميات ضخمة من الذهب "كملاذ آمن" في ظل التقلبات الاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم، مع التخوفات المتجددة نتيجة التوترات السياسية في العديد من مناطق العالم، حيث تزايد الإقبال على الذهب "كاستثمار" من قبل الحكومات وصناديق الاستثمار أيضا، كذلك تشير الدراسات العالمية أن الشعوب النامية يزداد الإقبال فيها على الذهب من قبل الأفراد لأسباب مثل(الزينة والزواج) والتي تعد الهند على رأسها، ومن المتوقع استمرار نمو الطلب خلال الأعوام القادمة، وأهم هذه الدول (الصين– الهند– اندونيسيا– البرازيل– المكسيك– تركيا– مصر– جنوب أفريقيا).

٤- انخفاض الإنتاج العالمي من الذهب لأسباب تتعلق بشح المتاح بالمناجم وقلة الاكتشافات، في عدد كبير من الدول وعلى رأسها "جنوب افريقيا"، وبالتالي تأثر الكميات المعروضة "سلبا".

**إعداد: الإدارة العامة للبحوث الاقتصادية- الغرفة التجارية بالشرقية**